

قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩٣

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :-

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بمبلغ ٤٦٢٥٣٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة واثمان وستون مليوناً وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت صافي الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط قدره مليون جنيه) موزعة كالاتي :
أجور بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تستبعد كلها بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية .
نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١١٠١٤٠٠٠ جنيه يستبعد منها مبلغ ١٠١٤٠٠٠ جنيه بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية ويبلغ صافي النفقات الجارية، والتحويلات الجارية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بمبلغ ٤٦١٥٣٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وواحد وستون مليوناً وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٨٩٣٣٦٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٧٢٢٠٣٠٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بمبلغ ٤٦١٥٣٩٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره أربعمائة وواحد وستون مليوناً وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه)
موزعة كالاتي :

- ١ - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٢٧٢٢٠٣٠٠٠ جنيه منها مساهمة من الخزائن
العام لتمويل التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٨٦٤٨٨٠٠٠ جنيه .
- ٢ - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٨٩٣٣٦٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك
الاستثمار القومي .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقـة بهذا القانون جزءاً
يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة السابعة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية
إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس
مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٣ .
- يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات المصرفية والتجارية

للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣

١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	بيان	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	بيان
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات التجارية والتحويلات التجارية :	٧٣٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات التجارية :
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	إيرادات أخرى	١٠٨٦٥٠٠	١١٠١٤٠٠	الأجسور
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات التجارية والتحويلات التجارية	٨٣٨٦٥٠٠	٩١٠١٤٠٠	النفقات التجارية والتحويلات التجارية
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة التجارية	٧٣٨٦٥٠٠	٨١٠١٤٠٠	جملة الاستخدامات التجارية
٢١٨٠٣٣٠٠٠	٢٧٢٢٠٣٠٠٠	الإيرادات الرأسمالية :	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	يستبعد بالتحويل من الاستخدامات
١٥٨٩٢٠٠٠٠	١٨٩٣٣٦٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	الاستثمارية
٣٧٦٩٥٢٠٠٠	٤٦١٥٣٩٠٠٠	(منها ٨٦٤٨٨٠٠٠ مساهمة من الخزانة العامة)	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	صافي الاستخدامات التجارية
٣٧٧٩٥٢٠٠٠	٤٦٢٥٣٩٠٠٠	قروض وأسهميات أجنبية	١٥٨٩٢٠٠٠٠	١٨٩٣٣٦٠٠٠	جملة الموازنة التجارية
٣٧٧٩٥٢٠٠٠	٤٦٢٥٣٩٠٠٠	كلها قروض من بنك الاستثمار القوي	٢١٨٠٣٣٠٠٠٠	٢٧٢٢٠٣٠٠٠٠	الاستخدامات الرأسمالية :
		جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٧٦٩٥٢٠٠٠٠	٤٦١٥٣٩٠٠٠٠	استخدامات استثمارية
		إجمالي الموازنة	٣٧٧٩٥٢٠٠٠٠	٤٦٢٥٣٩٠٠٠٠	تحويلات رأسمالية
					جملة الاستخدامات الرأسمالية
					إجمالي الموازنة